الأنوار
السبت 10-04-2010 العدد 12850
7

بانوراما الاقتصاد في أسبوع

الحكومة تحدد ثوابت سياستها المالية في ٢٠١٠

التمسك بالرسوم والضرائب الراهنة... وتثبيت الدين العام

كتب المحرر الاقتصادي:

كشف اللقاء الأخير الذي جمع رئيس الحكومة سعد الحريري ووفد الاتحاد العمالي العام عن موقف الحكومة الثابت في ما خص السياسات المالية التي ستتبع خلال العام ٢٠١٠ الحالي، وهي، أي هذه السياسات تؤكد على الآتي:

١ – رفض الحكومة الاستدانة لتغطية الانفاق الإضافي (الاستثماري والجاري) كما هو وارد في مشروع قانون موازنة العام ٢٠١٠.

٢ – تمسك الحكومة بسياسة تثبيت الدين، ومن ثم تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

٣ – التمسك بالموارد الضريبية الراهنة، لا سيما منها الرسم الذي تتقاضاه الدولة على صفيحة البنزين، وذلك إلى حين إيجاد بدائل أخرى.

٤ – رفع الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٢ بالمائة.

٥ – اشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع ذات الطابع الإنمائي والاستثماري لتخفيض حجم الانفاق الحكومي.

٦ – عدم المساس بالقطاع المصرفي الذي يمثل من وجهة نظر الحكومة القطاع الأساسي الداعم للاقتصاد الوطني.

في مجال آخر، تابع القطاع المصرفي اللبناني نموه، وحقق في الشهرين الأوّلين من العام الحالي ارتفاعاً في الميزانية المجمعة بنسبة ٢,٦٢ بالمائة، وارتفاعاً في حجم الودائع بنسبة ١,٣٦ بالمائة.

واستناداً إلى الإحصاءات الصادرة فان الميزانية المجمعة للمصارف التجارية بلغت ١٧٨٢٨٧ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠١٠ (نحو ١١٨,٢٢٧ مليار دولار)، مسجلة زيادة شهرية بنسبة ١,٥٠ بالمائة، مقابل ارتفاع بـ١,١ بالمائة خلال الشهر السابق، وعلى مدار السنة، بلغت نسبة النمو ٢٤,٣٥ بالمائة.

وارتفعت الودائع بنسبة ١,٣٦ بالمائة وبلغت حوالى ٩٧,٠٣٣ مليار دولار، بزيادة حوالى المليارى دولار في شهرين.

على صعيد التسليفات للقطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية، فقد بلغت في نهاية شباط حوالى ٢٩,٨٥٥ مليار دولار بزيادة حوالى ١,٥ مليار دولار بما نسبته ٥,٢٠ بالمائة.

اما ارباح القطاع المصرفي خلال الشهرين الأوّلين فقد بلغت حوالى ١٩٩ مليون دولار بزيادة حوالى ٤٧ مليون دولار عن الفترة عينها من العام الماضي أي بزيادة نسبتها ٣٠,٩٢ بالمائة.

الانتشار المصرفي

استمرت ظاهرة الانتشار المصرفي اللبناني خارج الحدود مع مطلع السنة الحالية، وكان آخر ما استجد على هذا الصعيد إعلان بنك بيبلوس عن انطلاق أعماله في الكونغو الديمقراطية من خلال تملك غالبية أسهم أحد المصارف المحلية ليتحول إلى بنك بيبلوس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، أوضح رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة بنك بيبلوس فرنسوا باسيل أن المصرف بات لاعباً اقليمياً بامتياز، وقد ترجم ذلك من خلال إرساء قواعد صلبة لنشاطه في عدد من الدول آخرها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولفت باسيل إلى حيوية السوق المالية والمصرفية في دولة الكونغو.

جدير ذكره أن أكثر من ١٠ مصارف لبنانية باتت تملك مصارف خاصة بها، أو تعمل من خلال مصارف محلية في عدد من الدول العربية والأوروبية والافريقية.

الانترنت

تُشير إحصاءات «الهيئة المنظمة للاتصالات» إلى أن معدل انتشار خدمات الانترنت في لبنان يصل إلى ٤٠ بالمائة من المساكن من مزودين مرخصين وغير مرخصين، وهذا يجعل لبنان في مرتبة تتقدّم بقوة نسبة انتشار هذه الخدمات في منطقة الشرق الأوسط، والتي ناهزت ٢٩ بالمائة، وفق الإحصاءات الدولية.

لكن هذه النسبة تعد منخفضة جداً، إذا ما قيس عدد المستخدمين على أساس العدد الكلي المقدر للسكان في لبنان، بحيث تشكّل الـ٤٠ بالمائة المذكورة نسبة ١٠ بالمائة من مجموع عدد السكان.

معاملات البناء

أظهرت حركة تسجيل معاملات البناء خلال العام ٢٠٠٩ نتائج إيجابية لجهة استمرار الوتيرة التصاعدية للحركة العمرانية في لبنان منذ العام ٢٠٠٧ حتى الآن، إذ بلغ مجموع المساحات المسجلة لهذا العام ١١,٥٠٩,١٤٢ متراً مربعاً.

وقال تقرير لنقابة المهندسين في بيروت «حركة تسجيل المعاملات لسنة ٢٠٠٩»، أن المباشرة بتطبيق النظام الجديد لتسجيل المعاملات – الجزء الأوّل – البناء في بداية العام ٢٠٠٩ وخاصة في ما يتعلق بزيادة الرسوم لم يؤثر سلباً في هذه الوتيرة التصاعدية. ويظهر التقرير أن نتائج العام ٢٠٠٨ قد ارتفعت إلى ٨٠ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠٠٧، وهذه الزيادة الاستثنائية تعود بشكل أساسي إلى صدور قرار زيادة رسوم البناء اواخر العام ٢٠٠٨ والقاضي بتطبيق تلك الزيادة مع بداية العام ٢٠٠٩، فازدادت المساحات المسجلة خلال الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٨ وذلك لكي تستوفي الرسوم عن هذه المساحات قبل تطبيق زيادة الرسوم المقررة، ولكن مراجعة حركة تسجيل معاملات أمر المباشرة وإعدادها يكشف انها أكثر واقعية كمؤشر عام لحركة قطاع لأبناء بين مختلف الأعوام السابقة خاصة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

ويشير التقرير إلى انه ومن أجل الواقعية في التحليل والمقاربة المنطقية لتطور البناء، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تمّ اعتماد نتائج التسجيل لغاية نهاية شهر أيلول في عملية المقارنة، حيث بينت النتائج للمساحات المسجلة خلال هذه الفترة من سنة ٢٠٠٨ زيادة بنسبة ٤ بالمائة، مما ينتج معدل زيادة سنوية بنسبة ١٧ بالمائة.

وأظهرت الإحصاءات ارتفاع نسبة المساحات المسجلة لمعاملات رخص البناء الجديد السكني بكافة انواعه إلى حدود ٨٤ بالمائة وهي نسبة ناتجة عن طلب الترخيص لنحو ٢١٧٧٤ وحدة سكنية، توزعت بين المنازل المنفردة والفيلات والشقق المتكررة في الأبنية والمجمعات السكنية، وتراجعت نسبة الأبنية التجارية والمكاتب إلى ٤,٤ بالمائة بعدما كانت تقارب ٩ بالمائة لسنوات سابقة عدّة. وقد أدى تسجيل معاملة رخصة بناء مشروع المجمع الجامعي العائد للجامعة اللبنانية – فرع الشمال، إلى ارتفاع نسبة مساحات أبنية الخدمات العامة في محافظة الشمال.

إنذار المؤسسات السياحية

وجّه وزير السياحة فادي عبود إنذاراً أخيراً إلى جميع المؤسسات السياحية العاملة على الأراضي اللبنانية بضرورة الالتزام بمضمون القرار ٢٦٢ حول مواقيت الإقفال والموسيقى.

كما كلف أجهزة الرقابة في وزارة السياحة تطبيق الاحكام القانونية والتنظيمية مرعية الاجراء، لا سيما بالنسبة للمؤسسات السياحية العاملة في ابنية سكنية لضرورة التزامها بوجهة الاستثمار كمطعم تحت طائلة الإقفال.

اما بالنسبة للمؤسسات المخالفة والتي يتم اقفالها فطلب الوزير عبود من أصحابها تعهدات خطية بالالتزام بوجهة الاستثمار المحددة لها، وبإزالة جميع الأجهزة الموسيقية التي تناقض وجهة استثمارها كي يُصار إلى إعادة درس اوضاعها والبت في إمكانية تعليق مفاعيل قرارات الاقفال في ضوء التقارير الدورية العائدة لأجهزة الرقابة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"